

Distr.: General  
22 January 2016  
Arabic  
Original: Spanish



رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

أودّ أن أُحيل إليكم المذكرة التي يطلب فيها رئيس جمهورية كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالديرون، وفقا للبيان المشترك رقم ٦٥ الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وبالنيابة عن حكومة كولومبيا وعن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، إلى الأمم المتحدة المشاركة في العنصر الدولي من آلية الرصد والتحقق الثلاثية التي ينصّ عليها اتفاق وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائيا عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح. وأرجو ممتنة تعميم المذكرة والبيان المشترك على أعضاء مجلس الأمن باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا إيما ميخيا  
السفيرة  
الممثلة الدائمة



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦  
الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا  
لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

يشرفني أن أتوجه إليكم، وإلى أعضاء مجلس الأمن من خلالكم، لكي أقدم تقريراً  
عن التّقدّم المحرز في المفاوضات التي تجريها حكومة جمهورية كولومبيا والقوات المسلحة  
الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على أساس الاتفاق العام المتعلق بإنهاء النزاع وإحلال  
سلام مستقر ودائم، الموقع في هافانا، كوبا، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٢. فقد شهد نسق  
المفاوضات تقدماً بفضل الدّعم الكبير الذي أتاحتها جمهورية كوبا ومملكة النرويج، البلدان  
الضامان، وحكومتا جمهورية شيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية، البلدان المراقبان.

لقد توصلنا، بعد ثلاث سنوات من المحادثات، إلى اتّفاق على المسائل الجوهرية.  
أمّا النقاط المتعلقة بإنهاء النزاع، ومنها وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائياً عن الأعمال  
العنصرية وعن اللجوء إلى السلاح، وأيضاً بالتحقق والتنفيذ وإقرار الاتفاق النهائي على إنهاء  
النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، فهي ما تزال عالقةً مع جملة من النقاط الأخرى.

وفيما يتعلق بمسألة التّحقّق من تنفيذ الاتفاق، أودّ الإفادة بأنّ الحكومة والقوات  
المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ترغبان في أن تشارك الأمم المتحدة وتكون بمثابة  
العنصر الدولي من آلية الرصد والتّحقّق الثلاثية التي ينصّ عليها اتفاق وقف إطلاق النّار وتخلّي  
الطرفين نهائياً عن الأعمال العنصرية وعن اللجوء إلى السلاح، وذلك من خلال بعثة سياسية  
تتكوّن من مراقبين من البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولقد قرّرنا أيضاً أن نطلب إلى العنصر الدولي رئاسة وتنسيق الآلية الثلاثية من جميع  
جوانبها وتولي المهام المتعلقة بتسوية المنازعات ووضع التوصيات وتقديم التقارير. وقد أرفقت  
بهذه المذكّرة نصّ البيان المشترك رقم ٦٥ الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الذي  
يتضمّن هذه المقترحات، حتى يتمّ تعميمه على أعضاء مجلس الأمن (انظر الضميمة).

وقد اتّفقنا في هذا البيان على أن نطلب إنشاء بعثة سياسية خاصة على الفور،  
وذلك لمدة ١٢ شهراً يمكن تمديدتها بطلب من الحكومة ومن القوات المسلحة الثورية  
الكولومبية - الجيش الشعبي. وستتألّف البعثة من مراقبين دوليين غير مسلّحين توكل إليهم  
مهام متّسقة مع بنود الاتفاق المبرم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية

فيما يتعلق بآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائيا عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح.

وأتفقت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على توجيه دعوة إلى البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل المشاركة في فريق المراقبين الدوليين غير المسلّحين الذي نطلب إلى الأمم المتحدة تشكيله.

كما نطلب إلى البعثة أن تنظر في القيام بالتحضيرات اللازمة للانتشار حالما يتم اعتماد قرار مجلس الأمن. وستحظى البعثة بكامل الضمانات الأمنية.

وبالنيابة عن جمهورية كولومبيا، أودّ أن أعتنم هذه الفرصة لأشكركم ولأشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ما أبدته من استعداد لدعم شعب كولومبيا وحكومتها في هذه العملية.

إنّ الاستجابة لطلبنا والمبادرة بإنشاء البعثة لكي تقوم بالرصد والتحقق من اتفاق وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائيا عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح من شأنهما أن يسهما إسهاما كبيرا في إحراز تقدّم بالمرحلة النهائية من المفاوضات، التي من المفترض أن تفضي سريعا إلى التوقيع على الاتفاق النهائي المتعلق بإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة جمهورية كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

(توقيع) خوان مانويل سانتوس كالديرون

رئيس جمهورية كولومبيا

## البيان المشترك رقم ٦٥

هافانا، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

إن حكومة جمهورية كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، تكرر أن تأكيد التزامهما بالمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي على إنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر (الاتفاق النهائي)، مما في ذلك إبرام اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائياً عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح.

تكرر أن أيضاً تأكيد التزامهما بتنفيذ كل الاتفاقات الواردة في الاتفاق النهائي وباستحداث آليات فعّالة للرصد والتحقّق تكون مشفوعة برقابة دولية وتضمن الامتثال الكامل للالتزامات المقطوعة.

تقرر أن إنشاء آلية ثلاثية للرصد والتحقّق من اتفاق وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائياً عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح وذلك من أجل بناء الثقة وضمان تنفيذ الاتفاق. وتتكوّن الآلية من حكومة كولومبيا ومن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ومن عنصر دولي يتولى رئاسة الآلية وتنسيقها من جميع جوانبها والمهام المتعلقة بتسوية المنازعات ووضع التوصيات وتقديم التقارير. وتشعر الآلية في العمل حالما يتم التوصل إلى هذا الاتفاق. وفيما يتعلق بالتخلي عن السلاح، يتولى العنصر الدولي التّحقّق من هذا الأمر وفق الاختصاصات والضمانات الواجبة التي سيتم إنشاؤها بمقتضى البروتوكولات الملحقّة بالاتفاق.

تتفقان على أن يكون هذا العنصر الدولي ممثابة بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة وتتكوّن من مراقبين من البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تقرر أن، لهذا الغرض، تقديم طلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة لكي يبادر بإنشاء هذه البعثة السياسية المتركّبة من مراقبين غير مسلّحين وذلك لمدة ١٢ شهراً يمكن تمديدتها بطلب من الحكومة ومن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ولكي يتأكّد من استعداد البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للإسهام في البعثة التي ستُنشئها الأمم المتحدة.

تطلبان أيضاً إلى البعثة أن تشرع في القيام بالتحضيرات اللازمة لانتشارها، وذلك بالتعاون والتنسيق عن كثب مع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وستحظى البعثة بكامل الضمانات الأمنية.

تتوجّهان بالشكر للأمم المتحدة ولجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استعدادهما لدعم كولومبيا في مسعاها من أجل إحلال السلام.

---